

الشروط والأحكام الخاصة بعضوية (بطاقات الائتمان) الصادرة من بنك الكويت الوطني ش.م.ك.

تخضع عضوية بطاقات الائتمان الصادرة عن بنك الكويت الوطني للشروط والأحكام التالية وأي تعديلات يدخلها البنك عليها من وقت لآخر:

- تكون للكلمات والمصطلحات التالية - أينما وردت في هذه الشروط والأحكام - المعاني المبينة قرينها ما لم يقتض السياق غير ذلك:
 - «البنك»: هو بنك الكويت الوطني (ش.م.ك).
 - «البطاقة»: هي بطاقة فيزا (Visa) أو بطاقة دايترز كلوب انترناشيونال (Diners Club International) أو بطاقة ماستركارد (Mastercard) التي يصدرها البنك للمعز.
 - «المعز»: هو العميل الذي صدرت له البطاقة ويظهر اسمه مطبوعاً عليها، ويجوز للبنك - بناءً على طلب المعز - أن يصدر بطاقة إضافية إلى شخص آخر يحدده المعز المذكور وفقاً للأحكام الواردة فيما يلي بهذه الشروط والأحكام وما قد يطرأ عليها من تعديلات.
 - «حساب البطاقة»: هو الحساب الخاص بالمعز لدى البنك، والذي تقيد عليه جميع المبالغ المتعلقة بمعاملات البطاقة وما يستحق للبنك عنها وفقاً لما هو وارد بهذه الشروط والأحكام.
 - «الرقم الشخصي»: هو الرقم السري الخاصة بالبطاقة والذي يسلمه البنك للمعز في مطروف مغلق.
 - «حدود الائتمان»: هي الحد الأقصى الذي يعينه البنك من وقت لآخر للمبالغ المصرح باستخدام البطاقة فيها خلال فترة زمنية معينة والذي لا يجوز للمعز تجاوزه.
 - «المعاملة» أو «معاملة البطاقة»: هي شراء السلع أو الحصول على الخدمات أو التسليفات / المسحوبات التقديرية أو على العمليات المرتجعة أو المعكوسة أو غير ذلك مما يتم عن طريق استعمال البطاقة.
- يجب توقيع البطاقة من المعز فور استلامها من البنك مع الاحتفاظ بالرقم الشخصي وعدم إفشائه للغير، ويتعهد المعز بتوقيع جميع الإيصالات والفواتير وغيرها من المستندات التي تحرر عن معاملات البطاقة بالتوقيع المثبت على البطاقة، ولا يكون مخالفته هذا الإجراء أثر على استمرار التزامه بتلك المستندات.
- يلتزم المعز باستعمال البطاقة وذلك في حدود الائتمان التي يصرح بالبنك لها بها من وقت لآخر وعدم تجاوز هذه الحدود، وفي حالة تجاوزها يلتزم المعز بسداد قيمة التجاوز وفوائده فوراً إلى البنك، كما يلتزم بسداد كافة المبالغ الناتجة عن استعمال أي شخص آخر للبطاقة أو البطاقة الإضافية سواء بموافقة أو بدونها.
- يكون المعز مسؤولاً ومسؤولاً مطلقاً عن البطاقة واستعمالها واستعمال الرقم الشخصي الخاص بها، ويتحمل كافة النتائج المترتبة على ذلك وخاصة في حالة فقدانها أو سرقتها أو هلاكها أو إساءة استعمالها، سواء من قبله أو من قبل الغير، وسواء بموافقة أو بدونها، ويلتزم بتعويض البنك عن أية أضرار أو خسائر تنشأ نتيجة ذلك.
- في حالة فقدان البطاقة أو سرقتها أو هلاكها، يلتزم المعز بإبلاغ ذلك فوراً إلى الدائرة المختصة ببطاقات الائتمان في البنك أو أقرب مكتب تتبع له البطاقة الخارج فإن كان الإبلاغ بالهاتف أو بالفاكس، يلتزم المعز بتأكيد ذلك بإخطار كتابي خلال سبعة أيام، وفي جميع الأحوال يكون المعز مسؤولاً عن أي استعمال لها وحتى يتسلم البنك هذا الإخطار الكتابي، ويجوز إصدار بطاقة (بدل فاقه) إلى المعز بعد سداد الرسم المقرر.
- لا يكون البنك مسؤولاً عن كيفية استعمال المعز لبطاقته أو سوء استعمالها، كما لا يكون البنك مسؤولاً عن رفض أية مؤسسة أو شركة أو غيرها التعامل بالبطاقة ولا عن أي عيب أو نقص في البضائع أو الخدمات التي يحصل عليها المعز بواسطتها، كما لا يكون البنك مسؤولاً عن أية خسارة أو ضرر ينجم عن خلل أو عطل في أجهزة السحب الآلي أو أجهزة قبول البطاقات داخل أو خارج الكويت سواء كان ذلك لسبب فني أو لأي سبب آخر، ويقر المعز - صراحةً - بأنه يعني البنك من أية مسؤولية تنشأ عن أي مما ذكر، ويانه ليس له أن يمتنع عن الوفاء بالمبالغ المقررة على حساب البطاقة بسبب أي نزاع أو مطالبة في هذا الشأن، كما لا يحق له - بأي حال من الأحوال - أن يطلب التقاضي بين حقوق البنك قبله وبين أية حقوق له قبل أي من الجهات التي تعامل معها بالبطاقة.
- تظل البطاقة - في جميع الأوقات - ملكاً للبنك، ويلتزم المعز بإعادتها متى طلب منه ذلك.
- يوافق المعز - بموجب هذا - على أن تحسب بالدينار الكويتي كافة المبالغ المستحقة على المعز نتيجة إصدار واستعمال البطاقة، ويتم - لهذا الغرض - تحويل المبالغ الخاصة بأية معاملة من معاملات البطاقة بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية (الدينار الكويتي)، وأن يعتد - في هذا التحويل - بسعر البيع الفوري للدينار الكويتي المعمول به في البنك مقابل العملة الأجنبية في تاريخ استلام البنك بيان هذه المبالغ ويضاف إلى سعر الصرف نسبة مئوية بعد أقصى 2.75%، على جميع المعاملات التي تتم خارج الكويت أو عبر مواقع الإنترنت المالية بالدينار الكويتي وبالعملة الأجنبية، ويقر المعز بأنه قبل ذلك، وتمثل هذه النسبة المضافة تكاليف مرتبطة لمعاملات البطاقات التي تتم خارج دولة الكويت مثل التكاليف الإلزامية وتكاليف التسوية والتفويض، وكذلك تكاليف تعضية مخاطر تقلب أسعار صرف العملات والخسائر الناتجة عن عمليات الاحتيال والتزوير، كما تحسب نسبة 5% (خمس في المئة) من قيمة المعاملة كرسوم على المسحوبات التقديرية من البطاقة من خلال أجهزة السحب أو التحويل الفوري إلى الحسابات.
- يلتزم المعز بان يحتفظ في حسابه بمبالغ كافية لسداد المبالغ والمسحوبات وغيرها من المعاملات الناشئة عن إصدار واستعمال البطاقة، وفي حال عدم توفر رصيد دائن للمعز أو عدم كفايته لسداد مطلوبات البنك يعتبر الرصيد المدين حال الأداء وواجب الوفاء على الفور، ويحق للبنك - في هذه الحالة - أن يحتسب على الرصيد المدين غير المسدد عمولة تقيد بواقع 1% أو 4 دينار كويتي (أيهما أعلى) شهرياً مقابل إدارة ومتابعة حساب البطاقة وما يرتبط بذلك من تعاملات للبنك مع المؤسسات الخارجية، وفي حالة تجاوز المعز لحد البطاقة الائتمانية المصرح به، يعتبر المبلغ المتجاوز حال الأداء وواجب الوفاء على الفور سواء كان المبلغ المتجاوز ناتج عن استخدام البطاقة أو ناشئ عن رسوم وعمولات استحدثت على البطاقة، ويحتسب البنك - في هذه الحالة - رسوماً على مبلغ التجاوز بواقع 5 د.ك (خمس دينار كويتي) عن كل شهر يتم فيه التجاوز المؤقت لحد البطاقة الائتمانية المصرح به.
- يجوز للمعز الاستفادة من خدمة «السداد المر» الذي تجيزه البطاقة، وله - في هذه الحالة - أن يسدد جانباً من قيمة معاملات البطاقة عن كل شهر على ألا يقل ما يسدده شهرياً عن 8.33% من إجمالي الرصيد المستحق والمقيد على حساب البطاقة، مع التزامه بسداد المبالغ التي تتجاوز حدود الائتمان المصرح له بها، ويحتسب البنك مقابل استفادة المعز من هذه الخدمة رسوماً تحسب بواقع 0.5% شهرياً 2.5% + سنوياً فوق سعر الخصم المدين من بنك الكويت المركزي. كما يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن الالتزامات المذكورة.
- تقيد على حساب البطاقة - بالدينار الكويتي - المبالغ التالية:
 - اشترك العضوية ويدفع مرة واحدة في كل سنة من سنوات الاشتراك في الموعد الذي يحدده البنك.
 - المبالغ الناشئة عن استعمال البطاقة والفوائد والعمولات علاوة على المصاريف من تلكسرات أو توكسات أو مكالمات هاتفية أو رسائل بالفاكس وغيرها، وكذلك المصاريف والنقائص الناشئة عن مطالبة المعز بسداد الأرصدة المدينة.
 - أية رسوم أو عمولات تخصمها البنوك أو المؤسسات الأخرى على المعز نتيجة استخدامه البطاقة.
- يحق للبنك - في أي وقت - تخفيض حدود الائتمان المصرح بها للمعز، وكذلك وقف خدمة «السداد المر»، وذلك بعد إخطار المعز على عنوانه البريدي المحفوظ لدى البنك. وفي حالة وقف هذه الخدمة يصبح كامل المبلغ المستحق واجب الدفع فوراً إلى البنك ودون حاجة إلى إخطار المعز بذلك مجدداً.
- يقتضى المعز - بموجب هذا - البنك في استعمال أي أرصدة دائنة وأي أموال أو ودائع أو حقوق أخرى في أي من حساباته لدى البنك أو أي من فروع أو شركاته التابعة داخل الكويت أو خارجها، أو لدى أي بنك أو مؤسسة مصرفية أخرى داخل دولة الكويت، وأيما كانت سميات تلك الحسابات وأنواعها، وذلك لسداد أية أرصدة مدينة مترتبة عليه نتيجة إصدار واستعمال البطاقة، وفي مباشرة القيود الحسابية اللازمة لهذا الغرض، ودون حاجة إلى إخطار أو تنبيه أو أي إجراء قانوني آخر، ولا تبرا ذمة المعز إلا بمقدار ما يتم سداها - بالفعل - من تلك الأرصدة المدينة.
- يجوز للمعز - في أي وقت - أن يطلب إلغاء البطاقة أو عدم تجديدها، وذلك بإخطار كتابي يقدمه للبنك على أن يعيد إلى البنك البطاقة التي يطلب إلغاؤها أو عدم تجديدها.
- لبنك وفقاً لتقديره المطلق في أي وقت - صراحةً - بأنه لا يجوز له مطالبة البنك بتقديم صور تلك الفواتير أو الإيصالات أو غيرها من المحررات المتعلقة بمعاملات البطاقة بعد مرور (60) يوماً من تاريخ المعاملة بالبطاقة.
- يرسل البنك للمعز كشف حساب البطاقة - بصفة دورية - شهرياً، وتعتبر بيانات كشف الحساب صحيحة ما لم يتسلم البنك من المعز اعتراضاً كتابياً خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ قيد المعاملة أو المعاملات بذلك الكشف، ويعتبر المعز قد تسلّم كشف الحساب إذا لم يخطر البنك - خلال عشرة أيام من التاريخ المحدد لإرساله إليه - بعدم تسلمه ذلك الكشف.
- تكون دفاتر البنك وقيوده حجة قاطعة في إثبات ما للمعز وما عليه في تعامله مع البنك، ويقر المعز بأن قيد أي مبلغ أو معاملة في كشف الحساب هو دليل ملزم له وحجة في إثبات ما يستحق عليه من التزامات ناشئة عن إصدار واستعمال البطاقة.
- يقر المعز بأنه يوافق على حصول البنك على البيانات المدونة ببطاقته المدينة رقم وعنوان العمل الخاص به - في أي وقت - من الهيئة العامة للمعلومات المدنية ودون أدنى مسؤولية على البنك أو الهيئة. كما يقر المعز بأنه يوافق ويسمح لكل من البنك ولشركة شبكة المعلومات الائتمانية (ش.م.ك.م.) تبادل المعلومات عنه الخاصة بالقروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات البيع بالتقسيط، وذلك فيما بين البنوك وشركات الاستمرار الخاضعة لرقابة البنك المركزي وكافة الشركات والمؤسسات التجارية التي تقوم بمنح تسهيلات ائتمانية عن طريق البيع المسبق للسلع والخدمات والمشاركة في نظام تجميع البيانات والمعلومات المقرر بموجب القانون رقم 2 لسنة 2001، وذلك دون أدنى مسؤولية على شبكة المعلومات الائتمانية (ش.م.ك.م.) أو البنك.
- يجوز للبنك - بناءً على طلب المعز - أن يصدر بطاقة إضافية إلى شخص آخر يحدده المعز المذكور على أن يتم قيد قيمة المعاملات التي تتم باستخدام البطاقة الإضافية على حساب المعز لدى البنك، ويكون المعز مسؤولاً - في هذه الحالة - بالتزامن مع حامل البطاقة الإضافية عن أية مبالغ تستحق أو أية نتائج تترتب بناءً على ذلك، وتسري الشروط والأحكام الخاصة بإصدار واستعمال البطاقة على حامل البطاقة الإضافية، ولبنك دون حاجة لإبداء الأسباب أن يرفض إصدار البطاقة الإضافية أو أن يلغها - في أي وقت - وفقاً لما هو منصوص عليه في البنود رقم (15) من هذه الشروط والأحكام أو بناءً على طلب خطي من أي من المعز أو حامل البطاقة الإضافية شريطة تقديم البطاقة المطلوب إلغاؤها إلى البنك.
- يقر المعز بأنه اتخذ من عنوانه المبين بالطلب المقدم منه موطناً مختاراً له في جميع ما يتعلق بالبطاقة أو يتصل بها وفيما قد ينشأ عنه من منازعات أو دعاوى قضائية أمام جميع درجات التقاضي، وكذلك بالنسبة لإجراءات التنفيذ الجبرية، وتعتبر جميع المراسلات وكشوف الحساب والإعلانات القانونية والقضائية التي توجه إليه من البنك على هذا العنوان أو بالفاكس أو بالبريد المسجل أو الممتاز صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، ولا يكون أي تغيير لهذا العنوان أو رقم صندوق البريد أو رقم الفاكس منتجاً لأي أثر إلا من تاريخ تسلم البنك إخطاراً بهذا التغيير بموجب كتاب مسجل.
- لبنك الحق في تعديل هذه الشروط والأحكام في أي وقت، ويعلن البنك عن التعديل في فروع أو موقعه الإلكتروني أو بأية طريقة أخرى يراها مناسبة يصبح التعديل ساري المفعول اعتباراً من تاريخ إعلانه ولمزماً للمعز.
- تخضع هذه الشروط والأحكام فيما لم يرد بشأنه نص خاص بها لأحكام القانون الكويتي ولإختصاص المحاكم الكويتية وحدها، ونقل الإختصاص المحلي لمحكمة عاصمة الكويت في أي نزاع قد ينشأ عنها.
- يتم تزويد العميل بكتيب محتوى على الشروط والأحكام الخاصة ببرامج مايلز الوطني عند طلب البطاقة.
- يقر الطرف الثاني بموافقة على قيام البنك - من خلال موظفيه وممثليه ومسؤوليه - بالتصني بمحل إقامته و/أو محل عمله من صحة المعلومات والبيانات المسجلة لدى البنك ومتابعة تحديثها، كما يصرح الطرف الثاني للبنك بالإفصاح عن البيانات والمعلومات المتعلقة بمديونية الطرف الثاني لدى البنك وذلك لأي طرف آخر بما في ذلك أي من موظفي ومسؤولي جهة عمل الطرف الثاني، سواء المسجلة لدى البنك وقت الاقتراض أو التي تتحقق بالعمل لديها بعد ذلك، ويبرئ الطرف الثاني - بموجب هذا - البنك وموظفيه ومسؤوليه وممثليه من المسؤولية عن الأضرار التي قد يتكبدها الطرف الثاني بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة الإفصاح عن تلك المعلومات والبيانات.
- يقر المعز بأنه وافق وصرح للبنك بتقديم خدمة تحديث بيانات البطاقات المسجلة من قبل العميل مع التجار ومقدمي الخدمات والاشتراكات الدورية على المواقع الإلكترونية أو عبر الهاتف، وذلك في حال انتهاء صلاحية البطاقة المسجلة أو إصدار بطاقة بديلة حتى يتسنى لتلك التجار الاستمرار في خصم المبالغ المستحقة على العميل وتقديم الخدمات المنوطة بها.
- يقر المعز بأنه يوافق ويصرح باستخدام المعلومات والبيانات الخاصة بالعمل والكشف عنها وتبادلها مع أي من فروع والشركات التابعة له داخل الكويت أو خارجها، وكذلك مع بعض مقدمي الخدمات التسويقية والدعاية والاستقصاء والتحصيل والتواصل الهاتفي والإلكتروني وغيرهم من مقدمي الخدمات الذين يتعاقد معهم البنك.
- يقر المعز بمطالعه على هذه الشروط والأحكام وقبوله لها.